

الملتقى الوطني الليبي مركز الحوار الإنساني (جلسة حوارية بوادي الشاطئ)

مبادئ حاكمة وثوابت وطنية مشتركة:

- ليبيا دولة حرة ذات سيادة وحدة وطنية موحدة.
- الإسلام دين الدولة ومصدر التشريع.
- دولة مدنية ديمقراطية يتم فيها التداول السلمي على السلطة.
- الفصل بين السلطات دولة مؤسسات وقانون وعدالة.

1. المحور الأول، الأولويات الوطنية:

في سياق الازمة الراهنة ، ما هي الأولويات الأكثر إلحاحاً وإستعجالاً على المستويين الوطني والمحلي ؟ .. وما الذي يشكل أولويات العمل الحكومي على المدى القصير والمتوسط .. "من سنة الى ثلاث سنوات"؟.

- الوحدة والمصالحة الوطنية .
- الدستور إصدار قانون الاستفتاء على الدستور وإجراء انتخابات.
- توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية.
- وضع سياسات نقدية كفيلة بحل الأزمة الاقتصادية.
- معالجة المشاكل والاحتياجات الخدمية (صحة، كهرباء، غذاء، وقود).

- وحيد المؤسسات وإقامة حكومة قوية موحدة .
- تشكيل لجان تخطيط محلية فنية متخصصة تراعي خصوصيات المناطق الجغرافية والسكانية والخدمية .
- تعطيل الأحزاب إلي حين اعتماد الدستور.

شروط ومتطلبات لتحقيق المصالحة الوطنية:

- تشخيص وحصر الأزمة في النطاق الوطني الليبي.
- نزع السلاح وتحريمه وتجريم حمله واستخدامه فيما عدا الجيش والشرطة بشكل قانوني وضمن ترخيص ومحدد بعمل ومهمة.
- تحليل الواقع الاجتماعي وتشخيصه.
- قانون العدالة الانتقالية (الاعتذار وجبر الضرر والتعويض).
- حيادية الحكومة في مسائل المصالحة.
- شفافية العمل الحكومي.
- تفعيل نظام الحكم المحلي.
- الحد من الهروب من العقاب.
- نزع السلاح من جميع التشكيلات.
- إلغاء قانون العزل السياسي.
- عودة المهجرين والنازحين.
- استيعاب ومشاركة الجميع.
- الابتعاد عن التحريض والتأجيج ودعم وتقوية الخطاب الإعلامي الوطني ومنع خطاب الكراهية والعنف.
- وضع ضوابط وشروط والتزام معايير المصالحة.
- الثوابت الوطنية والمبادئ الحاكمة.
- أجيل المطالبة بالحقوق إلى حين قيام المؤسسات.
- الإفراج عن سجناء الرأي.
- قانون ينظم العمل على الإنصاف وحقوق الإنسان.
- حرية التعبير والتظاهر السلمي.
- إطلاق مشروع المصالحة الوطنية الشاملة.

- قانون العفو العام.
- نبد العنف والتطرف والإرهاب.
- الاستفادة من النخب والخبرات والكفاءات.

2. المحور الثاني، الأمن والدفاع :

- اجتماع المسؤولين العسكريين داخل ليبيا وتوحيد عملهم وتصورهم.
- توحيد المؤسسة العسكرية وحياديتها.
- إبعاد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي وعدم تدخلها في أعمال الدولة .
- الدور الأساسي والمحوري للجيش للولاء والحماية للوطن والدفاع عنه وضبط النظام وتأمين الحدود.
- تبعية المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية وتنفيذ التعليمات.
- بناء جيش مهني محترف وإعادة تأهيل العسكريين بعقيدة وطنية.
- تحديد اختصاصات وصلاحيات المؤسسة العسكرية.
- الالتزام بنصوص القانون العسكري الليبي.
- الانضمام للجيش وفق المواطنة وقانون الجنسية الليبية والرقم الوطني الليبي.
- احترام التراتبية النظامية في القيادة العسكرية والتسلسل للمهام والأدوار في العمل العسكري.
- إلزام المؤسسة العسكرية بحماية الهوية الوطنية ومنع الهجرة غير الشرعية.
- ضعف وتدني وغياب المؤسسة الشرطة الأمنية.
- إعادة بناء مؤسسة الشرطة على أسس أمنية مهنية وكوادر مؤهلة.
- تفعيل قانون الشرطة والمهام والصلاحيات .
- تحديد صفات وصلاحيات ودور المناصب (القائد الأعلى، القائد العام، الرئيس).
- دمج الأفراد وضمهم كأفراد للجيش بصفة عسكري نظامي وفق الشروط واللوائح العسكرية ودعم العسكريين النظاميين .
- تفعيل الأجهزة والمؤسسات الأمنية المساندة والداعمة للجيش.
- تحميل حلف الناتو مسؤولية المساعدة في إعادة بناء وتأهيل الجيش.
- الاختلاف حول شخصية من يتولى قيادة الجيش.
- ضرورة التوعية من اجل أهمية الأمن والحفاظ عليه وتعزيزه.

- توفير فرص عمل للذين لا يرغبون بالانضمام للجيش.
- دور الخطباء والأعيان والمجتمع والمناهج الدراسية في التوعية للمحافظة على الأمن والممتلكات والمرافق العامة.

3. المحور الثالث، توزيع السلطات:

معايير الاختيار والتعيينات الحكومية

- الكفاءة والمقدرة والأداء والاختصاص.
- كيفية تطبيق المعايير واليات الاختيار للترشح وتقلد للمناصب .
- وضع آلية واضحة ومحددة للاختيار في تولي المناصب .
- مسودة الدستور تقترح وتنص على معايير وشروط الاختيار لتولي المناصب والوظائف العليا.
- التزام التسلسل المهني والوظيفي.
- العمل من خلال المؤسسات والإدارات الرسمية الحكومية.
- إعادة تأهيل وتطوير البلديات ومجالس التخطيط المحلي.
- تفعيل الحكم المحلي والمحافظات والإدارة المحلية وإعطاء صلاحيات للبلديات وميزانيات للمحلات ومحاسبتها.
- المشكلة ليست في المعايير المشكلة في الآليات.
- العمل من خلال لجان فنية ومهنية متخصصة
- اقتراح تفعيل البلديات ودعمها واعتماد المحافظات وإعطائها صلاحياتها
- رسم خطط الكفيلة بنجاح البلديات
- التعيين من خلال الملاكات الوظيفية .
- وضع دراسة لمعالجة المختنقات.

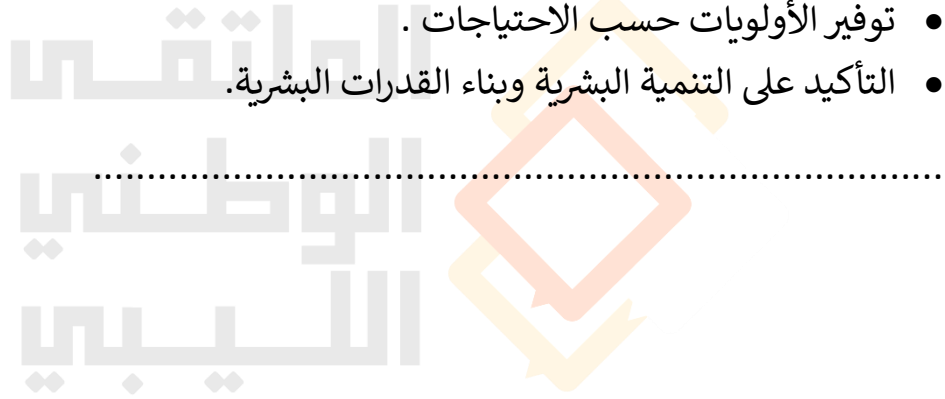
مهام الحكومة المركزية:

- تطبيق مفهوم رسم خطط الدفاع.
- التخطيط للمشاريع المركزية.
- وضع السياسات واقتراح الميزانيات.
- تنفيذ السياسة العامة .
- اقتراح مشروعات القوانين .
- تنظيم إدارات الدولة .
- يحددها الدستور حسب القوانين واللوائح.
- رسم سياسات وخطط وبرامج ومشاريع للموارد وصرفها ووضع قانون ينظمها.
- استحداث هيئة خاصة لتوزيع الموارد أو التوزيع من خلال المؤسسات الرسمية كمجلس التخطيط ووزارة المالية.
- غياب الشفافية لدى المؤسسات الحكومية .
- المساواة بين الأقاليم في التمثيل والمشاركة .

الملتقى
الوطني
الليبي

- تغييب دور الشعب وخلل في تمثيل النواب.
- المرحلة السياسية المبكرة في العهد الملكي والإدارة المحلية.
- مرحلة نظام القذافي وتغيير نظام العمل الإداري (الإدارة الشعبية).
- مرحلة المجلس الوطني الانتقالي.
- الخيارات الشعبية السيئة.
- العودة لدستور 1951 المعدل 1963.
- العمل على فرض الأمن وسلطة الدولة والقانون.
- إشراك النخب الاجتماعية والثقافية في العمل السياسي.
- اثر التجاذبات السياسية الداخلية والخارجية.
- ضعف أداء البرلمان والأجسام الموازية وغياب القانون.
- فرض قوة السلاح لتنفيذ المطالب وتحقيق المصالح بالقوة.

- المؤسسات الأجدر بتوزيع الموارد والخدمات ووزارة التخطيط والمالية والأوقاف وينظمها قانون.
- يراعي التوزيع الجغرافي والسكاني في توزيع الموارد بإشراف الرقابة المالية والإدارية.
- تفعيل لجان الإدارة في المؤسسات الوطنية لتعزيز الحيادية وإخضاعها للرقابة لتحقيق مبدأ النزهة
- التوزيع الجغرافي والموارد والسكان هي المعايير التي تؤخذ في الاعتبار لتوزيع الموارد مع مراعاة البنية التحتية للمناطق ومراعاة الجغرافيا والمناطق الصحراوية + نائية + حدودية.
- خصم حصة من موارد المنطقة تصرف على تنمية المنطقة إضافة إلى حصتها من الموارد الدولة .
- إعادة توطين وتسكين المؤسسات وتمكين فزان من مؤسسات تقام فيها.
- مراعاة التوزيع الجغرافي والموارد والسكان وإحداث تنمية متوازية .
- توفير الأولويات حسب الاحتياجات .
- التأكيد على التنمية البشرية وبناء القدرات البشرية.



تطوير القطاع الخاص

- وضع نظام وقوانين ينظم العمل الخاص.
- إعادة هيكلة وتنظيم القطاع الخاص.
- تشجيع الصناعات ودعم المشاريع الصغرى والمتوسطة وتشكيل أجهزة للإشراف عليها.
- تكوين جهاز وهيئة للعمل الخاص.
- إلزام أصحاب الشركات بدفع ضرائب الدولة.
- تشغيل العناصر المحلية في القطاع الخاص.
- توفير الفرض المكمل للقطاع العام .
- إقامة معارض تنافسية للقطاع والإنتاج الخاص.
- تدريب كوادر فنية للعمل الخاص .

- استخدام الخامات المحلية.
- الفصل بين الأهداف العامة والخاصة.
- دراسة الإمكانيات المادية والثروات والتعريف بالموارد المحلية .
- مراعاة المواصفات والعوامل البيئية.
- إقامة معارض للإنتاج الأسري.
- إعادة تأهيل وتطوير العمال .
- دعم القطاعات المعتمدة على الإنتاج المحلي.
- مراعاة الضوابط البيئية والصحية للإنتاج الخاص.

4. المحور الرابع، العملية السياسية والدستورية والمسار الانتخابي:

- التعامل وفق المواطنة والمساواة بالحقوق والواجبات .
- احترام الحقوق الثقافية بما تكفله القوانين.
- الضمانة من خلال الدستور والمواطنة.
- اعتماد الهوية الوطنية من خلال الرقم الوطني والجنسية اللبانية.
- المجتمع اللباني مجتمع متجانس للجميع الحق في الحصول على الخدمات بالتساوي ضمن الهوية الوطنية الواحدة والمطالبة بالحقوق وفق القانون والمواطنة وليس على أساس عرقي او قومي أو قبلي أو مناطقي. مع احترام التعدد والتنوع الذي يعتبر قوة للمجتمع.
- الأخذ في الاعتبار التعداد السكاني والتوزيع الجغرافي .
- الإسراع في إصدار قانون الاستفتاء على الدستور وقانون الانتخاب.
- عقد ملتقيات وورش عمل على مستوى البلديات لمناقشة توزيع السلطات ومعايير تولى الوظائف والإدارات والأزمة السياسية والمشاكل والحلول.
- تفعيل المؤسسات القضائية.
- دعم مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز التوعية
- إعادة النظر في الاتفاق السياسي.
- تطوير الأجهزة الرقابية.

5. توصيات بخصوص دور الأمم المتحدة في الصراع الأمني والسياسي

- على الأمم المتحدة تحمل مسؤولياتها الكاملة تجاه ليبيا والشعب الليبي ومحاربة التسلح.
- المساعدة في قيام وبناء الجيش الليبي.
- دعم وتفعيل المصالحة الوطنية.
- على الأمم المتحدة والدول الابتعاد عن دعم أو تشجيع أي مكون ثقافي أو اجتماعي على حساب الهوية الوطنية بل التعامل مع الجميع على أساس المواطنة الليبية.
- على الأمم المتحدة والدول الأخرى التواصل والتعامل من خلال وزارة الخارجية والحكومة والبرلمان وعدم التواصل مع أي طرف بشكل مباشر لان ذلك يتعارض مع السيادة الوطنية.
- إن دور الأمم المتحدة مهم هو داعم ومساند ولا يجوز التدخل في الشؤون الداخلية.
- إجراء حوار مجتمعي يشمل كل مكونات المجتمع الليبي.

الملتقى
الوطني
الليبي

